نتنياهو والملف النووي الإيراني

■ حميدي العبدالله

في عبارات تفوح منها رائحة التبجح، أعلن رئيس وزراء العدو بنيامين نتنياهو أن تل أبيب قد عطلت التوصل إلى الاتفاق حول النووي الإيراني. وهذا الإعلان تأكيد جديد على مدى تأثير الكيان الصهيوني وجماعات النفوذ المرتبطة به على صانعي القرار في الولايات المتحدة، كما أن هذا الإعلان تأكيد آخر على أن مصالح الكيان الصهيوني، وليس مصالح الشعب الأميركي، هي التي تحدد ماهية السياسة الخارجية الأميركية، على الأقل في منطقتنا، حيث كل شيء يقاس على مقاس ما يخدم وما يضر الكيان الصهيوني.

لكن هل نجح فعلاً نتنياهو والكيان الصهيوني وجماعات النفوذ داخل الولايات المتحدة المدعومة من دول عربية بينها السعودية وفرنسا بتعطيل الاتفاق حول النووي الإيراني بين الولايات المتحدة وإيران؟

في واقع الأمر أن ما تم تعطيله هو توقيع الاتفاق، وليس مضمون ومفاعيل الاتفاق، وهذا التعطيل لأجل وليس بصورة مطلقة، وحتى لو نجحت تل أبيب وحلفاؤها بتعطيل توقيع الاتفاق النهائي إلى ما بعد انتهاء ولاية أوباما رهاناً على مجيء إدارة أخرى أكثر استعداداً للرضوخ للضغوط الإسرائيلية، إلا أن مفاعيل الاتفاق باتت جزءاً من الواقع وجزءاً من المعادلات يصعب تجاوزه وجل ما تستطيع أن تفعله تل أبيب وحلفاؤها هو منع الولايات المتحدة من رفع العقوبات وإبقاء علاقاتها مقطوعة مع إيران، على غرار الوضع القائم الآن في كوبا والمستمر منذ سنوات طويلة.

من الآن وصاعداً ثمة حقيقتان تحكمان مسار الملف النووي الإيراني:

الحقيقة الأولى، وجود الاتفاق الانتقالي وما ينطوي عليه من مفاعيل وإجراءات، إن لجهة إعادة بعض الأرصدة الإيرانية المجمدة في المصارف الغربية، وتحديداً الأميركية، أو لجهة تخفيف العقوبات.

الحقيقة الثانية: أنه بعد الآن لم يعد في متناول تل أبيب وحلفائها، وحتى الولايات المتحدة إن أرادت، فرض عقوبات جديدة تحظى بموافقة مجلس الأمن الدولي لسببين أساسيين، السبب الأول، أن الولايات المتحدة التي رضخت لضغوط الكيان الصهيوني وجماعات الضغط المؤيدة للكيان الصهيوني وفرنسا والسعودية هي التي باتت تتحمل المسؤولية عن الفشل وعدم الوصول إلى اتفاق وليس إيران، ومهما حاولت آلة الإعلام تغيير هذا الواقع فلن تكون قادرة على ذلك. السبب الثاني، أن روسيا ومعها الصين لن تسمح بتمرير أي قرار جديد في مجلس الأمن يشدد العقوبات، أولاً، بسبب تتدهور العلاقات الروسية–الأميركية، وثانياً، بسبب عدم صحة مواقف الولايات المتحدة وتحملها المسؤولية عن الفشل بالتوصل إلى اتفاق. وعندها سوف تتحول العقوبات إلى عقوبات على الولايات المتحدة وعلى شركائها واستثماراتها التي تكون قد حرمت من فرص في إيران جراء استمرار العقوبات وذهاب هذه الفرص إلى منافسي الولايات المتحدة، سواء في مجموعة البريكس، أو حتى شركاء واشنطن الأوربيين.

العثمانيون عُصب نهب وحرب

■ صادق النابلسي

«لم يتجاوز العثمانيون قط أصولهم تجاوزاً كاملاً إذ هم عُصب نهب وحرب» (ديفيد فرومكين)

لم يغالِ المؤرخ البريطاني الشهير ديفيد فرومكين وهو ينبش جذور الأتراك في قول ما يعتقد بأصدق ما يكون القول، حين وصف أفعالهم بالغلظة والشدة والقسوة والبطش عندما كانوا يبسطون حكمهم ونفوذهم على أكثر من عشرين قومية. ذرائع وتبريرات خرجت بعد ذلك بالكاد أخفت أدلة وشواهد دامغة عن مجازر فظيعة ارتكبت بحق الأرمن والعرب وشعوب أخرى لم تثر حفيظة المسؤولين الأتراك سوى بممارسة الإزدراء. في مستهل العام 2011 حصلت تغيّرات دراماتيكية في منطقة الربيع العربي دفعت تركيا إلى الابتعاد عن قفصها الخليق بها بحسب وصف كاتب أميركي، والتوجه إلى العالم العربي عبر بوابات متعدّدة لا للاستثمار الاقتصادي والتطبيع الثقافي، وهما في صلب الخطة التي سمّاها داوود أوغلو بـ (رؤية تركيا)، وإنما لملء الفراغ الجيوسياسي والجيوستراتيجي الذي نشأ من اختلال التوازن بين دول المنطقة، ومن حالات الفوضى والنزاعات بين مختلف الهويات القومية والدينية. مع إرهاصات الربيع بدا أنّ الفرصة مؤاتية لزعماء حزب العدالة والتنمية لتحويل تركيا من دولة مركزية إلى قوة عالمية. تمّ ترتيب (عدة الصيد المحرمة) سريعاً وتسويق أكبر عملية تسعير للمشاعر المذهبية أصابت نجاحاً كبيراً في سَوْق أبناء الكتاب الواحد والنبي الواحد والقبلة الواحدة إلى سردية من الدمويات والعنفيات المتوالية.

عملية نفسية ضخمة قامت بها الدعاية التركية المتحالفة مع كارتلات إعلامية عربية تحتكر الفضاء لصنع القبول والموافقة على سياساتها العدوانية تجاه سورية ومصر على وجه الخصوص، لجأ معها حزب العدالة والتنمية إلى إجراءات تقوم بموجبها تركيا بتفويض الأعمال الهمجية والإرهابية المروعة إلى (حثالات طائشة من الوحوش الآدميين)، الذين تمّ تدويرهم من أشدّ الأوساط رجعية في العالم الإسلامي والغربي. ثلاث سنوات تتعرّض سورية لحملات من التقتيل والتنكيل والبربرية تركت البلاد مشاعاً للخراب في إطار أيديولوجية إسلاموية تحاكي سوابق تاريخية وفيرة تشتمل على ممارسات سلاطين كانت لديهم مطامح توسعية وتسلطية مماثلة لتلك التي يحملها الجيل الحالي من العثمانيين الجدد بزعامة أردوغان، فإخضاع وقهر السوريين من الموروثات المريرة لسلاطين كان دأبهم خلق مجتمعات مسكونة بالذعر والرعب والخوف المعمّم. إنّ سجل الذبح والتقتيل والتدمير خلال الأزمة السورية الراهنة تناقلت وقائعه معظم وسائل الإعلام الغربية ومنظمات حقوق الإنسان الدولية ونشطاء عديدون على أوسع نطاق، ومع ذلك أرادت تركيا طمسه وتحويل الأنظار إلى النظام السوري وحده في عمليات العنف الحاصلة، وغض النظر عن الجماعات والقوى التي دأبت على تسليحها وتدريبها حتى بسطت نفوذها على مناطق شاسعة من سورية إلى العراق، والتي أفلتت لاحقاً من طوق الاحتواء المضروب حولها، وتركتها ترتكب الفظائع وهي تشاهدها من قريب كما كان يفعل السلاطين وهم يتفرّجون على همجية جنودهم المتعمدة بدم بارد.

المفارقة أنّ أحمد داوود أوغلو رئيس الوزراء الحالي كان قد رسم في مقالة له في «فورين بوليسي» عام 2010 المبادئ التأسيسية للسياسة الخارجية التركية. فأكد على التوازن بين الأمن والديمقراطية، وبالالتزام الجوهري بالمحافظة على علاقات إيجابية من دون مشاكل مع دول الجوار، وتعميق مفهوم ديبلوماسية السلام الاستباقية الوقائية التي تعني التوسط لمنع الصراعات، وبناء سياسة خارجية متعدّدة الأبعاد تختزن كلّ مجالات التعاون مع الشركاء من دون الدخول في منافسات ومزاحمات ندّية، وأخيراً تقوية أذرع الديبلوماسية الإيقاعية التي تتضمّن انخراطاً كلياً في مسيرة المنظمات الدولية لممارسة دور فعّال ومسؤول تتحمّل فيه تركيا مع بلدان عظمى أخرى مستلزمات الاستقرار والنظام في العالم.

لكن تركيا وجدت في التناقضات والنزاعات الدموية التي اضطلعت بمهام أساسية لتأجيجها والتي فتحت الباب أمام كلّ أنواع فقدان العقل، فرصة انقلابية مؤاتية على هذه المبادئ التي لا طائل من الأسف عليها، ولحظة تأسيسية نادرة للعودة إلى النزعة الامبريالية العثمانية، حيث يظهر ذلك جلياً بما كتبه أحمد داوود أوغلو في كتابيه (الأزمة العالمية) و (العمق الاستراتيجي) عن دور تركيا الجيوسياسي، إذ يعتبر أنّ السيطرة على الأحواض الثلاثة التي تحدّ بلده «الحوض الأرضي القريب» الذي يشمل البلقان والشرق الأوسط والقوقاز، «والحوض البحري القريب» الذي يتألف من البحر الأسود وشرق المتوسط والخليج الفارسي وبحر قزوين، «والحوض الأرضي البعيد» الذي يضمّ شمال أفريقيا وجنوب آسيا وآسيا الوسطى وشرق آسيا، سيؤدّي إلى السيطرة على العالم. وهو بذلك يحاول استعادة أبيات شعر شهيرة حفرت عميقاً في وجدان الأتراك تقول: «من يسيطر على تركيا يسيطر على الأحواض، ومن يسيطر على الأحواض يسيطر على أوراسيا، ومن يسيطر على الأفروأوراسيا يسيطر على العالم». المرحلة الحالية بنظر أوغلو تحرّر تركيا وترتقي بها إلى مصاف التاريخ المثالي، والافتتان بها ليس إلا لكونها دولة محورية مركزية تنزع بحكم موقعها وعمقها الاستراتيجي للعب أدوار قيادية في المجالين الإقليمي والدولي، ثم إنّ خصائصها الجيوسياسية والجيواقتصادية والجيوثقافية إضافة إلى قوة ذاتها الحضارية، يُلزم القادة الأتراك بإعادة تقييم سياساتهم وخياراتهم الاستراتيجية وذلك بإخراج تركيا من حالة الهامشية والطرفية في العلاقات الدولية إلى ما يناسب إمكاناتها السياسية ومكانتها الدولية وعمقها التاريخي. لقد وجد حزب العدالة والتنمية منذ تسلّمه الحكم عام 2002 أنّ إصلاح العلاقات مع الغرب وبناء تحالفات جديدة يجب أن لا يعرقل مسار إخراج تركيا من الوضع الهامشي الذي فرض على الأتراك تبعية مرهقة وفظة لـ«اناتو» ولو أدّى ذلك إلى شقّ مسالك خطرة. يقول أوغلو: «إنّ تكوين تركيا الإقليمي المتنوّع يُضفي عليها قدرة المناورة في مناطق عدة في وقت واحد». وبالتالي بمقدور تركيا في ظلّ التحوّلات العميقة التي طرأت على الخارطة السياسية الإقليمية والعالمية استغلال مزاياها الآنية لخلق نظام شرق أوسطي جديد. صحيح أنّ حكومات حزب العدالة والتنمية حوّلت البلاد مجتمعاً أغلبيته من الطبقة الوسطى، وأنشأت اقتصاداً إقليمياً مهيمناً يسعى إلى تحويل تركيا «برازيل الشرق الأوسط»، حتى كتب أحد الخبراء في معهد واشنطن (Soner Cagaptay) أنّ الازدهار الذي لم يسبق له مثيل في التاريخ المعاصر يترافق «مع شعور قويّ بالعجرفة لدرجة ظنّ فيها رئيس الوزراء الأسبق والرئيس الحالي رجب طيب أردوغان، ووزير خارجيته السابق ورئيس الوزراء الحالي أحمد داوود أوغلو، أنّهما يستطيعان بمفردهما إعادة تشكيل الشرق الأوسط».

في حمى التناقضات الإقليمية خرجت تركيا سريعاً من مبدأ تصفير المشكلات مع دول الجوار لتدخل على خط لعبة التوازنات الدقيقة لا كشريك في معادلة (التمكين المتبادل) مع دول حليفة لها مصالحها ودوافعها في رسم سياسات وخرائط المنطقة، وإنما لقطع الطريق على أي تحدّ لنفوذها ومكانتها الإستراتيجية الإمبريالية. أدركت تركيا الأردوغانية أنّها قوة جذب لمشروعين استراتيجيّين متنافسين (إدراة الفوضى الأميركية وإدارة التوحش الداعشية)، وأنها الوحيدة القادرة أن تفيد من مآزقهما ومن انهيار قواعد الأخلاق ومبادئ القانون الدولي على ساحات الصراعات الدولية، إذ لن يكون هناك من يعترض على سياسات تركيّة مسعورة في وقت يمارس أصحاب استراتيجية الفوضى البناءة وأصحاب استراتيجية إدارة التوحش كل الفظاعات للوصول إلى أهدافهم.

صحيح أنّ أنقرة توّرطت في الحرب السورية، حين فتحت حدودها الممتدّة على طول ٥١٠ أميال لدعم (الوحوش الأدميين) ضدّ الدولة السورية، وحين تدخلت في الساحة العراقية، ودعمت الأكراد في وجه الحكومة المركزية في بغداد، وحين دعمت الأحزاب التي تدور في فلك جماعة «الإخوان المسلمين» في ليبيا وسورية ومصر بغرض تحويل كلّ المعطيات لصالح دورها الإمبريالي الجديد في العالم العربي، إلا أنّ ذلك لن يكون له أثر على صورتها حين يتجه الجميع إلى طاولات التسوية.

لكن بعيداً عن تبسيط الديناميات التركية والتضليل في فهم دوافع وسياسات أنقرة ومناوراتها، فإنّ حقائق الميدان تشير إلى أنّ خيارات أردوغان وأوغلو أتت بنتائج عكسية، وأسفرت عن أوضاع كارثية، حتى تأكد لجميع أركان حزب العدالة والتنمية أنّ طرق عبورها إلى الشرق الأوسط باتت بمعظمها مقفلة فكيف إذا تستقيم رؤية تسعى إلى استعادة أمجاد الخلافة العثمانية.

فرومكين نفسه بعد دراسته المتعمّقة لطبائع الشعب التركي يصل إلى خلاصة مذهلة يقول فيها: لقد برع الأتراك في فنون الحرب ولم يبرعوا في فن الحكم!

سباق روسي فرنسي مسيحي

■ روزانا رمال

ليس سراً انّ انشغال الدول الاقليمية في الاوضاع في الشرق الاوسط ينصبّ على مجريات الاحداث في العراق وسورية والملف النووي الايراني، وعليه ليس سرا انّ استحقاقات لبنان ليست بنداً رئيسياً عند المعنيين من الدول المذكورة او غيرهم، الا انه ورغم هذا لا تتوقف زيارات ضيوف قادمين من الخارج تتخذ طابعاً سياسياً بحتاً أقرب الى حرص ممزوج بنكهة توصية او وصاية.

المبعوث الرئاسي الروسي إلى الشرق الأوسط، نائب وزير الخارجية ميخائيل بوغدانوف احد زوار لبنان مؤخراً، والذي جاء وجال على ابرز المسؤولين اللبنانيين ودعا الاقطاب إلى التوافق للعب دور مسؤول لإنهاء الشغور الرئاسي.

تعرف روسيا جيداً انّ قراءة الزيارة لبنانياً لها عدة زوايا لكنها تعرف ايضاً انّ فيها مؤشراً سياسياً على دور روسيا في المنطقة بثقة انها اللاعب الاساس لما يجري على الساحة السورية، وتعرف دورها جيداً وشراكتها مع حلفائها، من هنا تنطلق روسيا بخطى الساعي إلى حلّ سياسي في سورية لترتيب أوراق جنيف 3 او ما يعادله مذكرة اللبنانيين والغرب بأن من يرتب اللعبة السورية يصنع السياسة في لبنان اوتوماتيكياً.

تسعى روسيا حسب المؤشرات الى استغلال هذا التغيير في المزاج المسيحي في المنطقة، معتبرة انها فرصة لإخراج الفرنسيين او الغرب من اللعبة المسيحية في الشرق الاوسط لمزيد من النفوذ الروسي فيه، بين موطئ قدم ومرجعية كنسية، وفي السياق تشير المعلومات الى انّ مجموعة شخصيات لبنانية مسيحية زارت موسكو في الاسبوعين الماضيين وبحثت الموضوع الرئاسي هناك داعية الكنيسة الروسية إلى تفعيل دورها امام التقاعس الغربي في ما يخص مسيحيي الشرق.

ادركت فرنسا التي تقدم نفسها انها حامية المسيحيين في لبنان والشرق، انّ تبدلاً جدياً طرأ على صورتها بعد الازمة السورية لدى المسيحيين العرب، خصوصاً بعد موقفها في سورية والعراق، حيث لم تسع إلى حفظ جذورهم فيه لابل فتحت باب هجرتهم اليها.

سارعت فرنسا إلى استدراك الامر فأرسلت الى لبنان موفد وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس، جان فرنسوا جيرو، الذي جال على الأقطاب اللبنانيين للبحث في الرئاسة في محاولة لتأكيد حضور فرنسا في هموم لبنان كما كانت، وخصوصاً عند كل استحقاق له علاقة بالمسيحيين...

لا يبدو انّ اياً من الزيارتين تحمل مبادرة رئاسية حقيقية، الا انهما بدون شك ترجمة لسباق الأدوار بين فرنسا وروسيا على من يمسك بقرار مسيحيّي الشرق بعد المشهد الجديد في سورية والشرق الاوسط.

«توب نيوز»

طريق العبور إلى الدولة: التنسيق مع سورية معبر إلزامي لمكافحة الإرهاب

■ بتول عبدالله

يواصل الإرهاب ضرب لبنان وابتزازه عبر قتل العسكريين اللبنانيين المختطفين لديه، الواحد تلو الآخر. يقابله عجز في النظام السياسي اللبناني عن اتخاذ قرار حاسم في مواجهته، إلا في حدود الدفاع عن النفس مؤشران اثنان يَحولان دون إقدام الدولة اللبنانية على ضرب معاقل الإرهابيين بيد من حديد، وحسم المعركة معهم.

أولا: التمنّع السعودي – الفرنسي عن تزويد لبنان بالسلاح، ورفض الحكومة اللبنانية الهبة الإيرانية التي تتميّز بكونها «عملية»، ولا تخضع لشروط وأثمان سياسية. ما يطرح سؤالاً مشروعاً حول جدية وجود قرار فعلي بتسليح الجيش. سؤالٍ لا يرتبط بالهبة الإيرانية حصراً، وإنما أيضاً بالهبة السعودية ومليارتها الأربعة التي لم يرَ الجيش منها طلقة رصاص واحدة حتى الآن.

ثانياً: عجز حكومة الرئيس تمام سلام عن إصدار قرار تكون فيه الدولة بموقع المهاجم وليس بموقع المدافع، فضلاً عن موقع الذي يقوم بتعداد شهدائه فقط. وذلك بسبب ارتباط «الحريرية السياسية» بأجندات تابعة لدول البترو– دولار والنفوذ السياسي الأميركي.

ورغم كل التحديات التي يتعرّض لها الجيش اللبناني، من كمائن وعمليات خطف وقتل وابتزاز وتعذيب، لم تقم الحكومة اللبنانية سوى بعقد اجتماعات استثنائية لخلية الأزمة الوزارية، تصدر عنها بيانات لا جدوى منها.

من شأن هذين المؤشرين تعطيل القرار السياسي اللبناني، ودفع البلاد نحو المجهول. فللإرهاب خلاياه النائمة في عدد من المناطق اللبنانية من الشمال الى الشرق، وتحديداً في مخيمات النازحين السوريين وبعض المخيمات الفلسطينية.

من جهة أخرى، التحريض المذهبي لا يزال يتحرك بمنسوب عال، ما يهدّد السلم الاهلي الهش أصلاً. فبعض السياسيين والمسؤولين يقومون بصبّ الزيت على النار في الشارع اللبناني المحتقن. فيما البعض الآخر يشكك في دور الجيش ويحجّم قدراته على مكافحة الإرهاب، ما يشكل بحدّ ذاته استباحة لدماء أبناء المؤسسة العسكرية الوطنية أنفسهم.

وبين هذا وذاك، نقف أمام نظام سياسي يقترب أكثر من أيّ وقت مضى إلى التفكك والانقسام بين مناطق تؤيّد الإرهاب وإن قولاً أو قلباً، وأخرى تقاومه.

من هنا يُعاد طرح السؤال مجدّداً: هل يكون التنسيق مع سورية هو الحلّ الذي لا بدّ منه قبل انفجار لبنان الذي يقف على برميل بارود؟

لا يختلف اثنان بأنّ الإرهاب واحد في سورية ولبنان. وأنّ التحالف بين البلدين هو الحل الأنجح والأنجع. الأمر الذي من شأنه أن يستدعي من الحكومة اللبنانية وضع خطة واضحة والبدء بالاتصال المباشر مع الحكومة السورية لمعالجة قضايا أمنية مشتركة فيها مصلحة للبلدين.

والبداية تكون من القلمون، المنطقة الحدودية بين لبنان وسورية، حيث على الجيش العربي السوري والجيش اللبناني التعاون في ما بينهما للقضاء على الإرهاب الممتدّ منها الى عرسال إلى الضنية والمنية، واستتباعاً كامل الأراضي اللبنانية.

الشواهد على التنسيق بين دول متنازعة ومتخاصمة، عديدة. حتى بين تلك التي لا تربطها علاقات ديبلوماسية. فكيف بسورية التي تشكل العمق الحيوي للبنان، ومجاله الخارجي البري الوحيد؟ ما يؤكد على حاجة لبنان إلى تنسيق فوري، هو في الواقع أكثر إلحاحاً من حاجة سورية إليه كرة النار التكفيرية تتدحرج في كافة الاتجاهات. ولبنان ليس بمنأى عنها، بل ربما يكون الأكثر تضرّرا من جميع جيران سورية ممن لم تصل إليهم تداعيات الحرب بعد لقد آن الأوان لبعض القوى اللبنانية أن تدافع عن لبنان ومصالحه بالدرجة الأولى، وأن يتركوا فكرة التآمر على سورية، ويستعيضوا عن ذلك بالتقدم نحو التنسيق معها بما يحفظ سيادة واستقرار لبنان.

عودة السفارات إلى دمشق

ـ أعلنت سلطنة عُمان عزمها على إعادة تفعيل وتنشيط دور السفارة في دمشق وإرسال سفير ليتولى المهمة الديبلوماسية فيها.

ـ تبعت الكويت الإعلان العُماني ببضعة أسابيع، فأعلنت عن نيتها أن تكون أول دولة من الذين قطعوا العلاقات الديبلوماسية مع سورية التي تعيد هذه العلاقات وترسل سفيراً ليشغل هذه الصفة في سفارتها بدمشق.

ـ تونس الدولة التي كانت أول من يقطع العلاقات مع سورية أعلنت عزمها على استكمال ترتيبات فتح سفارتها وتبادل السفراء بينها وبين سورية، ويتوقع الإنجاز مطلع العام.

ـ إيطاليا أرسلت بعثة أمنية إلى دمشق لاستطلاع محيط سفارتها وبدء الترتيبات الإدارية واللوجستية لفتح السفارة على مستوى قائم بالأعمال تمهيداً لتعيين سفير خلال الربع الأول من العام المقبل.

ـ ألمانيا وأسبانيا تتخذان الإجراءات القانونية والتشريعية اللازمة لعودة تشغيل سفارتيهما في دمشق.

ـ أميركا في معلومات مؤكدة قرّرت فتح سفارتها وتعيين سفير في دمشق في الربيع المقبل، وكان القرار أحد اسباب استقالة وزير الدفاع تشاك هاغل.

كان مسار الخروج الديبلوماسي ذهاباً نحو ذروة الحرب ومسار العودة هو الطريق لإعلان نصر سورية.

التعليق السياسي

«داعش» ـ «النصرة»... لا شريعة ولا مواثيق!

■ محمد ح. الحاج

أكتب على صفحة يوم السادس من كانون الأول 2014: عصابات «النصرة» تنفذ عملية إعدام العسكري اللبناني علي البزال...! وأضيف على الملاحظة: «من قتل نفساً بغير نفس فكأنما قتل الناس جميعاً». هي شريعة ربانية، وميثاق أخلاقي يلتزم به البشر، أما هؤلاء فلا هم ملتزمون بشريعة ربانية، ولا بمواثيق بشرية، هم في سلوكهم المعروف أكثر التصاقاً وقرباً وتطبيقاً لشريعة الغاب، بل هم موغلون في وحشيتهم أكثر من الحيوانات المتوحشة ذاتها، فهذه تقتل غريزياً لتأكل أو دفاعاً عن النفس، أما هم فيقتلون حباً في القتل وسفك الدماء.

في الحروب بين الأطراف المتحاربة يقع الكثير من الأسرى ومن كلّ الأطراف، وتطبّق على الأسرى الأعراف والشرائع والاتفاقيات الدولية، وتتمّ معاملتهم إنسانياً، يتوفر لهم الغذاء والدواء مقابل حجز حريتهم الموقت، ريثما يتمّ التبادل من خلال هدنة أو بعد انتهاء الحرب. الحروب يسبقها إعلان، وفي حالة الجنود اللبنانيين لا يمكن وصف العملية إلا أنها غادرة، فلا إعلان حرب، ولا صدام إلا في سياق المتابعات الأمنية للمطلوبين بجرائم مرتكبة أو شاركوا بها، الجنود اللبنانيون هم أسرى أو مخطوفون لا يجوز المساس بهم طبقاً للشريعة الإسلامية، والأعراف الإنسانية والقوانين الدولية... مع ذلك، فـ«النصرة» و«داعش» وأخواتهما تقتل الأسرى والمخطوفين، رجالاً ونساء وحتى أطفالاً من دون تمييز ولا شعور بالخشية من الخالق، أو الخجل من النفس.

يُقال إنّ المفاوضات يتولاها قطري، وفي مقام آخر تركي أو الاثنان معاً، ومن أصول التفاوض أن تتوقف كلّ الإجراءات على الجانبين، ونعلم أنّ الحكومة اللبنانية المنقسمة على نفسها سراً، المتضامنة في العلن، لم تقم بأيّ إجراء عدائي في هذا السياق إلا أن تكون العصابات الإجرامية قد اعتبرت أنّ توقيف نساء يشاركن في الأنشطة الإرهابية هو إخلال وعدم تقيّد بما يريدون، فهل تنتظر «النصرة» و«داعش» أن تتجوّل نساؤهم مع السلاح من دون التعرّض للتوقيف، فقط لكونهم نساء، مَن يقاتل يتعرّض للقتل، ومن يتجسّس يتعرّض للتوقيف، ومن يدعم الإرهاب يطاله القانون، والقول بأنهم نساء وأطفال مردود، فـ«النصرة» و«داعش» كانتا السباقتين في خطف وارتهان النساء والأطفال في كلّ المناطق السورية، ومنذ اللحظات الأولى في حمص وريفها ونبل والزهراء وغيرها.

قالوا إنّ «النصرة» تطلب إطلاق سراح خمسة من الإرهابيين الموقوفين في أحداث نهر البارد أو عبرا وطرابلس مقابل كلّ عسكري لبناني، وأيضاً خمسين امرأة من السجون السورية، وبما أنّ «النصرة» هي من حدّدت الثمن، فقد أصبح لزاماً على الحكومة اللبنانية أن تنفذ أحكام الإعدام بحق الموقوفين الإسلاميين وبمعدّل خمسة مقابل كلّ جندي لبناني اغتالته «النصرة» أو استشهد وهو يدافع عن حرية لبنان وأمن اللبنانيين، وترك الحكم بحق المتواجدين في جبال عرسال لأولياء الدم من ذوي الشهداء اللبنانيين سواء المخطوفين منهم أو الذين سقطوا في كمائن الغدر والخيانة.

عرسال مخطوفة...! يتحكم بها غرباء عن أهلها...! هذا ما تضمّنه بيان شباب عرسال، كلام قد لا يقتنع به أهالي العسكريين الشهداء، ولا حتى قيادة الجيش اللبناني، أبناء عرسال لديهم المقدرة على قول الكلمة مقرونة بالفعل... الطلب من الغرباء أن يخرجوا من البلدة، حتى عائلات المسلحين القابعين في الجرود يجب أن لا تبقى، فهي صلة الوصل التي توفر لهم حاجاتهم، وإلا فليس أمامهم إلا الموت جوعاً وبرداً، وهو أقلّ العقاب مقابل ما يمارسونه ويرتكبونه من عمليات قتل وتصفية وتحريض للمكوّنات الاجتماعية في لبنان على بعضها البعض. أهل الشهيد علي بزال على حق في ما يقولون ويقرّرون، شهيدهم وشهيد لبنان ضحية بلا ذنب عدا كونه عسكرياً جرى إعداده للدفاع عن الوطن.

إشكالية التفاوض مع جهة لا تعترف بالمواثيق، ولا تؤمن بالشرائع أو القوانين، تدفع إلى الحيرة والارتباك في اتخاذ القرار أو المراهنة، من يضمن الالتزام والتنفيذ وما هي الآلية؟ بل من هي الجهة الضامنة...؟ لا طرف ثالثاً يضمن التنفيذ ويكون في موقع الكفيل، لا يضمن «النصرة» و«داعش» من لا يعترف بحقيقتهما رغم اعتبارهما تنظيمين إرهابيين بنظر القانون الدولي، استطراداً لا اعتراض من أيّ من دول العالم، وتبقى العلاقة بين قطر وتركيا من جهة والتنظيمات الإرهابية من جهة أخرى علاقة سرية وآنية وربما عابرة وضمن تبادل مصالح، لكن الدولتين أعجز من أن تعلنا ضمانة تنفيذ أيّ اتفاق مع الإرهابيين في مجال تبادل الأسرى وتقنيات النقل والتسليم مقابل مجرمين صدرت بحقهم أحكام تصل حدود الإعدام...!

الحكومة اللبنانية التي لم تلتقط اللحظة منذ إعدام أول عسكري لبناني، ولم تبادر إلى تنفيذ أحكام الإعدام بأول الرؤوس التي تطالب بها «داعش» و«النصرة»، هذه الحكومة يمكن فهم موقفها إذا ما علمنا أنّ في الصفوف من يدعم ويؤيّد الموقوفين في روميه، وينتظر سانحة لإطلاقهم، وكان الرهان على التبادل الذي أفسده تهوّر التنظيم الإرهابي والتسابق على إثبات جدية التهديدات ما بين «داعش» و«النصرة»، وربما شكل هذا الفعل خيبة أمل لدى البعض من السياسيين، ومنهم نواب، ما يدفع بهم إلى التزام الصمت وعدم المبادرة إلى طرح الآراء أو المشاركة في النقاش حول حلول لا يؤمنون بتحققها من منطلق التجربة الواقعية ومعرفتهم بتفاصيل العصابات وسلوكها ومرجعياتها المتعدّدة غير الموثوقة.

لم يفت الأوان، ويمكن للحكومة ذاتها أن تثبت جديتها في مواجهة ما تعتبره العصابات جدية في التهديد، لتتجه إلى جدية التنفيذ، على الأقلّ بحق من صدرت بحقهم أحكام بالإعدام، هم بالأساس ارتكبوا أعمال قتل وإجرام بحق عسكريين ومدنيين من أبناء الوطن، وهكذا لن يجدوا من يقف إلى جانب المطالبة بالرأفة والرحمة والشفقة عليهم... إنسانيتهم مفقودة منذ الأساس ولا يستحقون مشاعر إنسانية إلى جانبهم.

لعبة العصابات الإرهابية في تأليب أهالي العسكريين على الدولة، ومواجهة شارع بشارع على ساحة المجتمع اللبناني، مكشوفة وواضحة للبنانيين عموماً، ولا يصدقن أحد من الأهل أنّ الاستجابة لمطالب الخاطفين بالتظاهر أو قطع الطرقات، أو حتى التأليب على الأبرياء من اللاجئين السوريين قد يحمي العسكريين المخطوفين، أبداً، إنها لعبة خبيثة، استمرارها يؤدّي إلى الفوضى وخلط الأوراق وإضاعة حقوق العسكريين المخطوفين تحت ستارة دخان هذه الفوضى... الحذر...!